دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التقلبات في كردستان العراق : تحليل شامل للنتائج و الأدوار
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	عبدالمهدي، عادل
المجلد/العدد:	ع57
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	73 - 99
رقم MD:	639051
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	إقليم كردستان، الصراع السياسي ، العراق
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/639051

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التقلبات في كردستان العراق: تحليل شامل للنتائج والأدوار

عادل عبد المهدي [×]

تحمل التطورات التي تجري على الساحة الكردستانية العراقية معانٍ وآثاراً في غاية الأهمية. وهذه بعض الاشارات لأهمية ما يجري منظوراً إليها من زوايا متعددة:

١ ـ لهذه الأوضاع علاقة مباشرة بمستقبل النظام العراقي والمعارضة العراقية؛ فهذه ساحة ستعرقل أو ستساهم في حسم الأوضاع الداخلية في هذا الاتجاه أو ذاك.

٢ ـ لهذه الأوضاع علاقة مباشرة بالتحالفات والصراعات الإقليمية، خصوصاً بين تركيا وإيران وسوريا؛ فالساحة الكردستانية ذات أهمية عظيمة بالنسبة للكثير من المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه الدول.

٣ ـ التطورات في كردستان العراق لها علاقة مباشرة بالتطورات على مستوى العراق كله. وإن العراق قد شكل في حاضره ومستقبله ـ وبغض النظر عن وجوده كدولة بكل ما يحمله ذلك من مصالح داخلية وإقليمية تتفق وتتقاطع عليها مختلف القوى المحلية والدولية ـ خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وقيام التحالف الدولي لاخراج القوات العراقية من الكويت، إحدى آليات تشكل وعمل النظام الدولي الجديد كما تريده الولايات المتحدة.

هذه الحقيقة يتغافل عنها الكثيرون، وينطلقون في التعامل مع العراق من أهميته النفطية والاستراتيجية المعروفة، ولا يعطون الوزن اللازم لهذا العامل على الصعيد الدولي ودخوله كمفردة تساهم في عملية الشد والجذب بين مختلف القوى في صوغ القرارات على صعيد السياسة الأميركية والأوروبية والعالمية، إضافة إلى الإقليمية.

٤ ـ إننا من الذين يرون أنه لا يمكن فهم أو تحليل أي حدث يتعلق بالعراق دون ربطه بالثورة الإسلامية التي جرت في إيران؛ فحرب السنوات الثمان، وإن كانت لافتاتها مشاكل الحدود أو اختلافاً في التوجهات المذهبية أو القومية، إلا أن سببها الرئيس كان

(×) باحث وسياسي عراقي.

تعطيل التأثيرات الإقليمية والدولية التي حملتها أو كانت ستحملها هذه الثورة. وإننا من الذين يرون أن وقف القتال عام ١٩٨٨ لم يكن نصراً عراقياً كما يدعي المسؤولون العراقيون، بل كان شكلاً من أشكال التوازن، إذ لم ينجح العراق ومن ورائه جبهة إقليمية ودولية كبيرة معادية لهذه التطورات الإسلامية، في إخضاع أو تركيع الجمهورية الإسلامية. في المقابل لم تنجح الثورة الإسلامية في اختراق العراق وإزاحة نظام صدام حسين ليمر الطريق إلى القدس عبر كربلاء كما كانت تريد. فأسلوب الحرب لم يعد مجدياً لا لهذا الطرف ولا لذاك. كما أن هذه الجبهة أخذت تحمل من الأضرار إلى الطرفين، ونقصد بهما الجمهورية الإسلامية من جهة، والتحالف الإقليمي والدولي الذي تصدى لها من جهة أخرى، أكثر مما تحمل من فوائد. فالصراع كما وصل إليه، قد تكلس ولم يعد يحمل أي معنى من المعاني التي ترتب منفعة أو تدفع ضرراً، وهو ما شكل خلفيات وقف إطلاق النار. لكن هذا التوازن لم يكن توازناً بالمعنى الدقيق إلا في زاوية من زواياه. فالمهاجم عندما يفشل في هجومه والمدافع عندما يفشل في نقل دفاعه إلى هجوم ناجح، ليسا متعادلين في نهاية الأمر، إذ سيعتبر المدافع أنه حقق على الأقل هدفاً من أهدافه هو الصمود والبقاء. أما المهاجم فستتفجر في داخله سلسلة عوامل بين أطرافه المتناقضين الذين ما اتفقوا إلا ضمن هدف محدد فشل في تحقيقه. هذه التناقضات التي تفجرت هي التي تشكل على أرضيتها الصراع العراقي ـ الأميركي وعملية اجتياح الكويت وكل ما تبعها من نتائج وآثار معروفة لسنا بصدد الخوض فيها الآن.

في أي حال، إن الصراع الذي مثلته حرب الخليج الأولى، وإن كان قد هدأ على خطوط القتال بقرار وقف اطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن، إلا أنه لم يجمد على صعيد الواقع والممارسة. فالوضع الدولي ما زال يضع في رأس أولوياته محاصرة الجمهورية الإسلامية. كما أن التخويف من إيران والخوف منها ما زالا أحد مقومات بقاء النظام العراقي وأحد أهم أوراقه التي يحصل فيها على دعم ضمني أو علني من جبهة واسعة من القوى الإقليمية والدولية، بما في ذلك عدد كبير من الدول العربية والأجنبية التي هي في أوجه أخرى على خلاف واسع مع النظام العراقي؛ ففي سلم الأفضليات، إن هذه الدول ما زالت تفضل بقاء النظام العراقي في الحكم على رغم كل المزالق التي جر إليها الأوضاع في المنطقة، على الخيار الآخر، ونقصد الخيار الإسلامي أو الإيراني. وهذا الصراع قد نقل نفسه بشكل من الأشكال إلى الساحة الكردستانية، بل نستطيع القول إن هذا الصراع قد بقي الموضوع الغائب الحاضر الذي ينظم المواقف المعلنة والمضمرة لمختلف القوى.

٥ ـ بالطبع نستطيع الكلام على عوامل أخرى تعطي الصراع على الساحة الكردستانية الأهمية الخطيرة التي يكسبها، خصوصاً تلك المتعلقة بحقوق الشعب الكردي وأوضاعه المحلية في ظروف التجزئة الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية والولائية التي يعاني منها وكما تطورت خلال العقود الأخيرة منذ تفكك الخلافة العثمانية. لكننا سنكتفي بهذا القدر الذي يبين أهمية الصراع الدائر الذي لا يشكل التنافس بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني على زعامة المنطقة سوى دائرة من الدوائر الظاهرة أو المبطنة لسلسلة الضغوط والتوجهات التي تصنع تطورات الساحة وأحداثها.

قانون الانقسام والتجزئة

إن كردستان جزء مهم وحساس من العالم الإسلامي على رغم الغبن الذي تناله من اخوانها في الدين. وإن أولئك الذين لا يعرفون كردستان إلا باعتبارها إحدى الحالات الانفصالية في المنطقة والذين يشبهون الواقع الكردستاني بالواقع الإسرائيلي، لا يعرفون مدى الأضرار التي يسببونها في النظر إلى هذه الساحة عبر هذا المنظور المتعصب والجاهل والناكر للحقائق، ذلك أن كردستان المتمردة الآن، والتي غبنت كامل حقوقها السياسية والثقافية والاجتماعية، هي امتداد لكردستان المحاربة التي تشكل من أبنائها الكثير من الرباطات والثغور في مختلف أطراف العالم الإسلامي. وإن المجموعات الكردية الموجودة في المغرب ومصر وغرب تركيا وفي أفغانستان وفي أقصى بلاد القوقاس وغيرها تقف شاهدة على الدور العظيم الذي اضطلع به الكرد في التشكيلات السياسية والاجتماعية والتاريخية في منطقتنا الإسلامية.

إن موجة التعصب القومي أو الفئوي التي تسود الساحة الكردية لم يخترعها الأكراد، بل هم نتيجة وضحية لها. فبعد انهيار الخلافة العثمانية وتجزئة العالم الإسلامي على أساس المنطق القومي ثم القطري، بل وحتى القبلي، أخضعت كردستان لهذه السياسة. وإذ كان رباط الدين يوحد الجميع، أخذت سلسلة التعصبات تمزق الجميع. وكردستان لم تكن استثناء في هذا التطور، إذ عندما وضعت الخرائط الجديدة على أساس قانون التجزئة، كان حظ كردستان أن قُسمت بين بلدان إسلامية عدة، لكل منها سياسة قومية تتعارض في الكثير من تشريعاتها وتصرفاتها مع المطامح الكردستانية

القوميـة. وهكذا اختل التوازن القـديم دون أن ننجح حتى الآن في بناء تـوازن جديد، مما جـعل كردستان منطقة قلاقل وتمـردات ونزعات تعيشـها أي مـنطقة تنعدم فيها الأوزان والمصالح والمطـامح القابلة للـتحقيق. هذه هي الأرض التـي سمحت لتشبـيه كردستان بإسرائـيل؛ وفي ذلك خطأ كبير لا يقابله سوى خـطأ بعض الأكراد في السقوط في رد الفعل الـسلبي وتصور قضيتهم خارج قضايا المنـطقة والبحث عن حلول من خارجها، وأحياناً بالتضاد مع المصالح الأساسية للمنطقة، وعليه ترتبت لدى بعض الجماعات الكردستانية سلسلة العداوات والصـداقات الداخلية والخـارجية بشكل خاطـىء وبالضد من المنطق الـواقعي والتاريخي. وكمـثال على ذلك يسـهل بنـاء منطق مفاده أن الحـكم العراقي الذي يضطهد الأكراد العراقيين هو حكم عربي... وإن أعداء العرب هم الإسرائيليون. إذاً، هناك تطابق مـصالح بين إسرائيل والأكراد. مـثل هذا المنطق يروج له بعـض المتطرفين الأكراد وتشجعه الدوائـر الإسرائيلية والـغربية، لكـنه منطق لم يجد رصيـداً واسعاً له، وهو لا يستطيـع المرور إلا عبر منطق المؤامـرات، إذ على رغم كل التعقيدات بقي أبـناء كردستان جزءاً من المنطقة وتوجهاتها الرئيـسية. وإن الدماء التي روى ويروي بها أبناء كردستان أرض فلسطين وعموم القضايا الوطنية هو خير دليل على ما نقول.

يبقى أن الـساحة الكردستانيـة عاشت كشقيقاتها الـساحات الإسلامية الأخرى، ومنهـا العربية، قانـون الانقسام والتجزئـة. وبمرور الأيام أخذت قـوانين التجزئة تفعل فـعلها في كردستان، ليس فقـط بين أجزائها المختلفة كما يـشهد (كمثال) اختلاف الحرف بين أكراد تركيا مـن جهة، وأكراد العراق وإيران وسوريـا من جهة أخرى، بحيث اضطر الأولون إلى الاقتداء بأشقـائهم الأتراك، وبقي الآخرون على حالتهـم القديمة. نقول ليس بين أجزاء البلاد الكردستانـية فحسب، بل تأثرت أيضاً بقوانين التجزئة والانقسام داخل البلد الواحد.

تطور المشكلة الكردية في العراق

إذا تجاوزنا ما حـاولنا الإشارة إليه بايجاز شديـد من خلفيات المشكلة الكردية في كلياتها، ووقفنا عند المشكلة الكردية كما تطورت في أحد بلدانها ـ هو العراق، فإن التركيبة التي قامت على أساسـها الدولة العراقية قد رسمت معها قانون التنافر والانسـجام الداخلي الذي حكم ويحكم العلاقة بين مختلف عناصر النسيج الاجتماعي العراقي، ومنه الكردي.

هذه العلاقة هـي التي ترسم حدود الـتوافق والتعارض بين الـسلطة المركـزية والمناطق الكرديـة، وإنها قـاعدة رئيـسية لا يـمكن من دون فهمهـا وتفسـير سلوك المجمـوعات الاجتماعية إزاء الحكم، بما في ذلـك السلوك الكردي. إن هذه الـنظرة تختلف عن تلك التي تحاول اختزال الأوضـاع في المنطقة وإرجاعها إلى عوامل التآمر والتدخل الأجنبي. فقانون التآمر والتـدخل الأجنبي هو في نظرنـا أقوى على صعيد السلـطة منه في صفوف الشعب، والشعب الكـردي جزء مكون وأساسي للنسيج الاجتـماعي للشعب العراقي. هذا أولاً. أما التآمر والتدخل الأجنبي فهو، وإن شكل قاعدة تاريخية لتأسيس قانون التجزئة والتبعية في بلد مـثل العراق، إلا أنه لا يتحـرك إلا على أرض استغلال الهيكليـة التي رتبهـا قانون الاستعمار الانكليـزي في العراق، والذي أسـس شرعية عراقـية تقوم على أسـاس قانون الأقلية بجانبيها المذهبي الديني والعنصري القومي.

إن إفرازات هـذا القانـون والآليات الـتي يرتبهـا على الأرض والمتعلقة بـالحقوق الواقعية والعملية للمواطنين والكتل في شتى شؤون الحياة، هو الذي يؤسس عوامل الفتنة والتنازع الداخلي المتكررة المـتجددة بكل ما ترتبه من أفعال وردود أفعال تجعل الأطراف المحليين من حـاكمين ومحكومـين مكشوفـين في نقاط ضعفهم. وفي مـثل هذه الأوضـاع يصبح التدخل الخارجي والأجنبي بدوره قانـوناً يحمل مشروعياته ومنطقة، ويصبح في الطرف الآخر من الدائرة مكمـلاً للشرعية الهجينة التي قام عـلى أساسها قانون التشكيل الاستعماري في بلد مثل العراق. فالأمور في وجهتهـا الداخلية تقوم نحو التسلط والتنازع لتأخـذ من ناحية وجهـتها الخارجية الـتبعية والخضوع. هـذه الدائرة الأولى لا يمكن أن تفسر الأوضـاع في كـردستان إذا لم تفهم كل حلقات الـدائرة والتأسيـس التاريخي الذي أقيمت علـيه، ونتائج هذا التأسيـس وما يرتبه من أوضـاع سـواء في المنطقة أو على صعيد الحكم والعراق ككل.

لقد انـتظمت العلاقة بين كـردستان والمركـز ضمن قانون مفـاده أن المركز يشن حرباً لاخضـاع السـاحة عندما يشعر بقوته، ويدعو للمفاوضات عندما تواجهه المصاعب. في المقابل يتـشدد الكرد في مطالبهـم عندما يشعرون بـدعم من حليف خارجي أو لضعف عدوهم الـداخلي، ويتنازلـون عن الكثير من شعـاراتهم بخلاف ذلك. من هنـا فإن تاريخ المنطـقة هو لـيس تاريـخ حروب فحسـب، بل هو أيضـاً تاريخ مفـاوضات. وإن جميع الأطراف يفاوضـون وهم يحاربون، ويتحـاربون وهم يتفاوضـون، أي أن هناك علاقة

صراع وتـناحر بين المنطـقة والسلطة المـركزية؛ هذه سـمة من سمات الحياة الـسياسية العراقية. ومن دون حل المشكـلة الكردية بشكل صحيـح، فإن علاقة الصراع ستبقى هي الطاغية بين المركز وهذه المنطقة.

كذلك انـتظمت الزعـامة السـياسية في الـساحة الكـردستانيـة في إطار خليط من التوازنات. ومن دون الخوض طويلاً في التاريخ الكردي نستطيع التمييز بين مرحلتين:

ما قبل ١٩٧٥: قيـام قيادة شبه منفـردة لساحة مـثلها تاريخيـاً الشيخ محمود الحفيد (في منطقة سوران في الـسليمانية) في عشرينات هـذا القرن، ومن ثم الملا مصطفى البرزاني (في منطقـة بادينان في أربيل) الذي قاد بعده ثـورة منذ أربعينات هذا القرن. وقد استطاع الملا مصطفى البرزاني قيـادة ثورة عصبتها الرئيسـية أفراد قبيلته التي تميزت بكونها قبيلة غير زراعية قليلة العدد نـسبياً، لكنها تتمتع بشجاعة عظيمة وتستوطن أكثر مناطق الجبال وعـورة وتتمتع بتنظيم قتالي جيد. لذا استـطاعت بسرعة نسبية أن تتحول إلى قيادة فعلية للشعب الكردي، وأن تحوز على تأييـد بقية القبائل الأكبر منها عدداً لتدفع من رفض قيادتها للذهاب لطلب التأييد والاسناد من قوات الحكومة العراقية، فتشكل هذه من خلاله قوات تابعة لها تساهم في الحملات العسكرية التي جردتها الحكومة على المناطق الكردية، بل إن قـيادة الملا مصطفى البرزاني للشعـب الكردي لم تقف عند حدود العراق، بل هو تحول إلى قائد لعموم الأكراد في مختلف بلدانهم. هذه القيادة لم تحصل على دورها هذا استـناداً إلى مقومات قبلـية أو عشائريـة فحسب، بل بنت فوق الفكـرة القبلية أفكاراً حديثة نحت عمـوماً باتجاه خليط من التفكير الديني والقـومي ممزوجة بأفكار ماركسية وديموقراطية وليبرالية، وكذلك في المسألة التنظيمية حيث شيدت الفكرة الحزبية ومفاهيم الجبهـات الوطنية المحلية والعراقـية على توازنات التأسيسـات القبلية، فمثل قيام الحزب الـديموقراطـي الكردستاني بـأجنحته ومراحل صراعـاته الداخلية المخـتلفة، إحدى أهم تشكيلات الساحة الكردية إضافة للساحة العراقية.

منذ ١٩٧٥ وحتى الآن: أدى انهيار الثورة الكردية المسلحة عام ١٩٧٥ عقب اتفاق صدام حسين مع شاه إيران، بوساطة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، إلى قيام تقسيم سيـاسي جديد في المنطقة، إذ سرعان ما استطـاع السيد جلال الطالباني أن يتصدر ذلك التيـار الذي تزعمه قبله السيـد ابراهيم أحمد (والد زوجـة السيد جلال) والذي مثل جـناحاً معارضـاً لقيادة الملا مصـطفى البرزاني منذ الـستينات، ثم شكـل لنفسه تنظيماً

جديداً (عام ١٩٧٥) مستثمـراً ظروف انهيار الثورة المسلحة قبل أشهر من ذلك وتعرض الحزب الديموقراطي الكردستاني لهزة واسعة بسبب النكسة التي تعرضت لها الثورة.

هـذه التطورات أسفرت عن بروز تنـظيمين يتنافسان ويـتقاسمان الساحة، ولكل منهما تـاريخ يستند إليه ومـوضوعات يدافع عنهـا؛ الحزب الديموقـراطي الكردستاني يستند إلى رصيـد الزعامة التاريخية للثورة الكردية، والاتحاد الوطني الكردستاني سعى بسرعـة إلى كسب مـشروعيته لإعلان الثـورة والعودة إلى الجبـال بعد وقـت قصير من انهيارها عام ,١٩٧٥ لكن أسباب التنافس والانقسام لا تقف عند هذه الحدود فحسب، إذ إنها عكست معها سلسلة من الانقسامات الجغرافية والفكرية والمنهجية. فقد تركزت قوة الاتحـاد الوطني في منطقة سـوران، أي المناطق الجنوبية مـن كردستان العراق، واتجهت نحـو مفاهـيم التـنظيـم الحديـث واعتماد الـكادر المـثقف، بينـما ركزت قـوة الحزب الديموقـراطي الكردستاني على مناطق وجودها التاريخية، وخصوصاً في منطقة بادينان، أي المناطق الشمالية من كردستان العراق مع غلبة للتأثيرات القبلية.

ومن دون أن نغطـي أو نبرر هذه الانقسامـات والخلافات، خصوصـاً في جوانبها القاتلة والضارة، فإننا نرى أن الكثيرين ممن ينتقدون الانقسامات في كردستان، لا يرون أن عوامل الانقسام في السـاحة الكردستانية ليست مجرد نيات وتصرفات خاطئة، بل هي أساساً جزء من قانـون الانقسام والتجزئة الذي حكـم المنطقة كلها والذي جعل من الأمة العربيـة مثلاً أكثر من ٢٠ بلـداً؛ فالانقسام في المنـطقة هو أمر واقع لـن يجد أمامه سوى طريق الاقتتال أو التقاسم والتصالح. وفي مـراحل كثيرة علا قانون التنافس على المصالح المـشتركة أو على مواجهة الأعداء المـشتركين. ففي تعبير للسيد سـامي عبد الرحمن (وهو الشـخص الثاني في الحـزب الديموقراطي الـكردستاني) في إحدى اجتماعـاتنا ذكر قائلاً: «كنـا نعتقد في الماضي أن الامبريـالية هي العدو الـرئيسي، لكننا نـكتشف اليوم، أن الحزب المنافس هـو العدو الرئيسي». وقد برهنـت الأحداث أن هذا الكلام لم يكن مجرد تشـخيص لحقيقة ظـرفية، بل لحقيقة تفرضـها حقائق تقـاسم القوى في المنطقة؛ وهذه حقيقة تتطلب حدوث تغيرات كبيرة في تركـيبات المنطقة لتتغـير معطياتها. وهذا يـدفعنا للاستنتاج ـ في حـــال لم تحصل تطورات جـذرية ـ بأن الحزب الديموقراطي الكردستاني لن يتمكن من طرد الاتحـاد من الساحة إلا جـزئياً وموقتاً، وأن للاتحـاد دوره أو موقعه الذي سيحتله سلماً أو حرباً، والعكس صحيح أيضاً.

نستـنتج أن القانون الداخلي الذي يحكم منطقة كـردستان اليوم يتمثل في التنافس وتقـاسم مناطق الـنفوذ من جهة، أو الـتناحر والاقتـتال من جهة أخـرى، إذ إن التنافس أصبح سمة رئيسية من سمات الأوضاع الكردستانية، وعلى القوى المحلية والخارجية أن ترى هذه المسألة جيداً.

الواقع أنه عندما ضعفت قبـضة السلطة المركزيـة بعد أحداث الكويت، وانسحاب الإدارة والقوات الحكوميـة من المنطقة، وقيام منطقة آمـنة تحميها قوات الحلفاء، وتنادي مجمـوع الدول الغـربية لـدعم أكراد العـراق وتوفير المـساعـدات والدعم لهـم، نظمت الانتخابات في كردستان، والتي كشفت عن تقاسم دقيق لميزان القوى بين الطرفين، فقامت سـلطة مشتركة، ونظم التقـاسم بين الطرفين على قاعدة المـناصفة التي شملت كل المرافق والتشكيلات.

إن مواقف الحزبين (الاتحاد الـوطني والديموقراطي الكردستاني) تلتقي في العلن على الأقل ـ في الكثير من المواضيع. وإذا استثنـينا بعض الخلافات الجزئية في هذا الملف أو ذاك، نرى أن الاتفاق كان هو الـسائد في الموقف من السلطة المـركزية، وفي إطار المعارضة العراقيـة، وفي الموقف من الدول الإقليميـة، وكذلك من الدول الأجنبيـة، خصوصاً الدول الغربيـة والولايات المتحـدة. والطرفان قـد تصديا بـقوة السلاح لمسـاعي حزب العمال الكردسـتاني التركي لاستثمار الأوضاع الجـديدة في كردستان العـراق لمواصلة عملياته ضد السلـطات التركيـة. وقام الطـرفان أولاً بمفـاوضة السلـطة المركـزية بعـد انهيار الانتـفاضة مباشرة، ثم بعد فشل المفـاوضات أبديا حماساً شديـداً لدعوة قوى المعارضة العراقية للاتحاد في إطار المؤتمر الوطني العراقي. لكن مع تفاقم الاختناق الداخلي وازدياد الصعوبات الاقتصـادية وعدم التقدم في عـملية الحل السياسي، تفجـرت مجموعة عوامل الخلاف التاريخيـة والفكرية والمصلحية لتخدم هذه المـرة المساعي الواعية أو غير الواعية لعملـية إعادة تركيب ميزان القوى وتقاسم النفـوذ، مستخدمة طريق الاقتتال والتحارب، فتوقفت بذلك الحياة البرلمانية وتعطلت الإدارة المشتركة ليقوم مكانها على الأرض إدارتان وجمركان وسياستان وتحالفات مختلفة.

وكأمثلة على ذلـك نقول إنه إذا كان استئثـار الحزب الديموقـراطي الكردستاني بمـوارد تقدر بمئات الآلاف من الدولارات يومياً تأتي من جمارك «ابراهيم الخليل»، وهي نقطة عبور شاحنات النفط والبضائع من السلطة العراقية إلى تركيا، قد وفر حجة لانفجار

القتـال لأسباب اقـتصاديـة، فإن سعي الاتحـاد الوطنـي لتطهير مـناطقه من الحـركة الإسـلامية الكردستانيـة التي كانت تعتبر حليفـاً للحزب الديموقـراطي الكردستاني، قد شكلت خلفية سياسيـة له. وهكذا تولد مسلسل تغذيه عن حق أو باطل جملة وقائع تخدم كلها منطق تطور القتـال والخصومة. وسرعان ما فقدت السـاحة الكردستانية أي منظم جديد لحركيتها عدا حـركية التحارب أو التوقف في هدنـة يسعى فيها كل طرف إلى إعادة تنظيم أوراقه في ظل قانون التنافـس بين الطرفين الذي إن لم تنظم آلياته سلماً، فإن آلياته سـتفرض منطق الحرب والاقـتتال الداخلي. بل إن سمـة التنافس طغـت على كل ما عداها فصار كل طرف يسعى لكسب تحالفـات مبدئية أو غير مبدئية لتعزيز موقفه ضد الطرف الآخر. وإن استنجاد قـوات الحزب الديـموقراطي الكـردستاني بقوات النـظام العراقي لاستعادة اربيـل يكشف ما يمكن أن يدفـع إليه قانون التنافـس من تصرفات على حساب الحقوق والمصالح المشتركة للطرفين.

إن علاقة قوى المنطقة بالقوى الإقليميـة (خصوصاً تركيا وإيران وسوريا) كانت دائماً علاقة استناد ودعـم مع أطراف، وحساسية وتخوف وخصومة مع أطراف آخرين، ذلك أن قانوني الـصراع (في إطار العراق) والتنافس (في إطار كـردستان) بررا باستمرار الاندفاع نحـو دول الجوار للاستفادة من أراضيها، بل أحيـاناً من دعمها، وكذلك لترتيب سلسلة التحالفـات الإقليمية والدولية الأخرى. وما دام الـنقاش يجري حالياً حول الدور الإيـراني الذي بـرر تحالف الحـزب الديمـوقراطي مع الـسلطة المـركزيـة والذي دفع الأميركيين إلى تمرير ما يجـري، لا بد من التوضيح أنه ليس صحيحاً أن الاتحاد هو أقرب إلى إيران من الحزب الـديموقراطي، بـل كان الأخير إلى فترة قريبـة هو الأقرب إلى إيران. ومن دون أن نذكر فترة الـشاه والعلاقات المتميزة التي كانـت للديموقراطي الكردستاني مع إيران، نعلم أن الاتحـاد استمر على تحـالفه مع الحكم حتى عـام ١٩٨٦، بينما قاتلت قـوات الديمـوقراطي الكـردستاني مع القـوات الإيرانيـة منذ بـداية الحرب العـراقية / الإيرانية وحتى نهايتها. وإن تشكيلات الديموقراطي الكردستاني والعشائر البرزانية لها في إيران أبعاد جغرافية واجـتماعية ومادية أكثر بكثير ممـا لدى الاتحاد الذي يكاد ينعدم وجوده في الـساحـة الإيرانـية. وكلنـا يعلم أيضـاً أن علاقات الاتحـاد مع الجمهـورية الإسلامية لم تتحسن إلا اعتـباراً من عام ١٩٩٥، في حين يعرف الجميع أن قصف القوات الإيرانية عبر الحدود لقـوات الاتحاد هو الذي منع تقـدم قوات الأخير نحو عمق الأراضي

التي يسيطر عليها الديمـوقراطي الكردستاني في جولة القتال الأولى في ربيع عام ١٩٩٤, وإن إدراك الاتحاد لدور الجـمهورية الإسلاميـة وطبيعة المعـطيات الإقليميـة والداخلية العراقية هي التي دفعته لتغيير سيـاسته فقام بمنع القوى المعارضة الكردية الإيرانية من مهاجمة إيران من الأراضي الـتي يسيطر عليها وطور عـملية تحالفه مع القوى الإسلامية والمعارضة العراقـية الأخرى، لأن ذلك يخدم سياسة تطـوير علاقاته مع إيران وسوريا، وكذلك يخدم الهدف الذي يتناغم مع سياسته الكردستانية، ونقصد إسقاط الحكم أو على الأقل التقدم نحو كركوك التي يسميها الاستاذ جلال الطالباني «قدس كردستان». وبعيداً عن التهم الظالمـة التي تتعرض لهـا القوى الكرديـة، فإن الحقيقة هي أن الـقوى الكردية (والحزبان الرئيسيان في مقدمها) لها قانون مستقل في الحركة؛ فهي ليست تابعة لأي قوة إقليمية أو دولية، بل تتقلـب تحالفاتها وعلاقاتها بالـقوى العظمى وبدول الجوار بحسب قانون الصراع والتنـافس المحليين، دون أن ينفي ذلك استغلال دول الجـوار لهذه السمة لخدمة سياساتها الـصحيحة أو الخاطئة في المنطقة. في المقـابل إن القوى الكردية تستثمر بدورها مواقف الـدول الإقليمية التي لا يمكن إلا أن تتخذ مـوقفاً معيناً لاختلاط المصالح الأمنية والاقتصـادية والسياسـية: تستثمر مـواقف الدول الإقليمية ايجـاباً بالسعي إلى الحصول على دعمها، وسلباً بـالتخويف من خطرها وتدخلهـا لتكسب دعم أو تأييد قوى محلية أو خـارجية في صراعها مع الـطرف الآخر، وهذا مـا قام به الحزب الـديموقراطي الكردستاني ملـوحاً بالخطر الإيراني بعدمـا قبل طوال سنوات الدعم الإيراني، بل وقبل دور الوسـاطة الذي قامت به طهران والذي نـجح في وقف الاقتتال على مدى أكثر من عام ونصف تقريباً.

وطوال عقود عدة استثمرت الساحة الكردية من قبل الحكم الشاهنشاهي في إيران ومن خلفه عملاء الاستخـبارات الأميركية والمـوساد الإسرائيليين للضـغط على الحكومة العراقيـة. واعتبرت الأراضي الإيرانية أو التركية عموماً، مناطق عبور للمقاتلين البيشمركة من أكراد العـراق أو جبهات لوجـستية خلفية، فـيما لم تكن القضية الكـردية قد طرحت بشكل واسع في تلك الدول كما كانت الحال في العراق. أما بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وقـيام نشاطـات كردستانيـة واسعة النطـاق في تركيا وبـشكل أقل في إيران، فإن استخدامات الـساحة قد اختلفـت. فالساحة الـكردستانية صـارت أحد مصادر الضغط المـتعددة الأشكال على الجـمهورية الإسلاميـة، كما أن استخدامهـا من قبل حزب العمال الكـردستاني في تركيـا قد ازداد بشكل جـعل له فيها قواعـد شبه ثابتـة، وهو ما زاد من

اهتمامات تركيا بـأوضـاع المنطقة وترتيبـاتها. يضـاف أن هذه المنطقـة استمرت كساحة مشـتركة لمختلف القوى الإقليـمية والدولية التي لها مصـالح أمـنية وسياسية واقتصـادية وترنـزيتية (كاحدى طرق مرور تجارة المخدرات مثلاً) وديموغرافية في العراق أو في دول الجـوار، من دون أن ننسى تطـور عمل المعارضة العـراقية المعاديـة لحكم صدام حسين وإقـامتها لـتحالفـات واسعة مع مخـتلف الأطراف الـكردستـانيين، مـا قاد إلى تـطور الحساسيات ومـصادر الضغط والضغط المضاد، وكذلك ازداد عدد الأطراف المتصارعين المعنيـين داخل الساحة الكردستانية. وقـادت هذه التطورات إلى تعقد قوانين الصراع التي لم تعد تختزل بـاختلاف المنطقة مع الحكم المركـزي، بل اكتسبت دوراً إقليمياً، إن لم نقل عالمياً، شديد الحساسية والخطورة.

دور أميركا والقوى الإقليمية

خلافاً لما يعتقـد البعض من أن كردستـان هي منطقة نفـوذ وتحكم أميركية، فإن الأحداث الأخيرة قد برهت أن الأميركيين، وإن كـانوا أقوياء في الجو وعبر وسائل الضغط السياسية والإعـلامية، إلا أنهم ضعفاء على الأرض، بل إن قوتهم في الجو ومن بعيد تظهر عجزاً على التراب ومـن قريب. وإن قـرارهم بترحـيل أكثر مـن ألفي كردي تعـاونوا مع وكـالات ومنظمات أمـيركية، وحـصر القصف الأخير في مـناطق في الجنـوب ومن طريق الصواريخ فقط دون الطائـرات، وتوسيع منطقة الحظر الجنوبية وعدم التعامل مع قوات صدام حسين التي دخلت الشـمال؛ كلها قرارات خائفة سعت لـترك الأمور تأخذ مجراها تمهيداً للتنصل من التزاماتها في المنطقة الشمالية، والاكتفاء بتحقيق مكاسب استراتيجية، لتترك سياستهـا تتموج بين اللاعبين المـحليين، دون قدرة حسم حقـيقية حتى بـالنسبة لأقرب حلفائهـا، ناهيك بقدرة حسم واضحـة مع خصومها. فالـولايات المتحدة وخلافاً لبريطانـيا سابقاً في العراق، أو خلافاً لأوضاعهـا في مناطق أخرى، لا تملك قوى فاعلة على الأرض خـاصة بها لتحسم الأمور كما تريد تمـاماً.. لذلك ارتكزت سياستها على استثمار الصراعـات والحساسيـات للتدخل في شؤون العـراق والمنطقة. فهي تـستغل الحكم مرة وتستغل المعارضة أو بعـض فصائلها مرة أخرى، وتـستغل أوضاع أو حساسيات دول الجوار ساعية إلى ممارسة ضغوطها واغراءاتها بما يحقق مصالحها.

وعلى رغم تعبير كلينتون عن حزنه واسفه واحباطه، فإن الحقيقة في شأن الأحداث

الأخيرة هي أن هذه الأحداث خلصتهم من مـأزق حساس وحققت لهم مكاسب على صعد اسـتراتيجية، وإن كانت عرضت سياساتهم لتصدع في مجالات أخرى يأملون في ترميمها لاحقـاً: فتحت غـطاء تنـزيه النفـس وتحميل الأكـراد أو صدام حـسين أو الجمهـورية الإسـلامية المسؤولية، وتنصلت الولايات المتحدة من سلسلة من الوعود والتعهدات كانت قد قطعتها على نفـسها؛ عملية توفير الحماية لـلأكراد لم تكن خطة جادة إطلاقاً، ولم يكن هدفها حماية الأكراد وتوفير الأمن لهم، بل خـدمة السياسة الأميركية في العراق وفي إطار الدول الإقليمية، إذ لم يخترع التاريخ سياسـة تدار من الجو إلا في الأفلام الفضائية التي يبدو أنها تعكس تفكير القادة الأميركيين.

ومعلوم أن النـظام هو الذي سحـب الإدارات من المنطقة وليـس الضغط أو المظلة الأميركيـة. ونعرف كـذلك أن الأميركيين تكلـموا كثيراً على المـنطقة وفعلـوا قليلاً لها، إذ تركزت معظـم أعمالهم على النشاطات الاستخباراتيـة وتوجيه التحذيرات يميناً وشمالاً. وليس خافياً على أحد حجم المصاعب التي تواجهها الولايات المتحدة لضمان الحصول على موافقة الأتراك لاستمرار العمل من قـاعدة انجرليك. وليس سراً فشل محاولات الولايات المتحدة في التقريب بين فصيلين وسعيها لفرض شروط تتعلق بأوضاع إقليمية هي خارج قدرات الـساحة على تحملها. وكلنـا يعلم انزعاج أميركا من تـطور العلاقات بين الفصائل الكردية، وخصوصاً الاتحـاد الوطني الكردستاني والحزب الـديموقراطي الكردستاني، وطهران وقبـول وساطاتها ووسـاطات المجلس الأعلى للثـورة الإسلامية في العراق لحل الخـلافات في ما بـينهما، وكذلـك الانزعاج الأمـيركي من توسع قـواعد قوى المـعارضة العراقية الإسلامـية على أرض كردستان، وخصوصاً الضجة الكبيرة المفتعلة حول وجود قوات «بدر» التابعـة للمجلس الأعلى؛ نعرف أن كل هذه الأمـور لم تملك الولايات المتحدة وسيلة أو قوة خاصة بها لوضع حد لها.

لـكننا إذا نظرنـا للنتائج التي تحقـقت بعد شهرين من دخـول قوات الحكومة إلى أربيل، فإن الـصورة لن تبدو سيئة تماماً بالنـسبة للأميركيين. وبغض النظر عن خلفيات العملية المشتركة ومدى مساهمة أو تشجيع الأميركيين لها، فإن ما تحقق فعلاً على الأرض لا يشكل نكسة لهم على الأقل في هذه الساحة، إن لم تحقق لهم سلسلة فوائد. فالأميركيون لم يفقدوا وسائل الضغـط لابعاد قوات صدام حسين عن المنطقـة، وهو ما يذهب ليطمأن إليه مسـاعد وزير الخارجية الأميركي لـشؤون الشرق الأوسط روبرت بلليترو في لقاءاته

ومسؤولي الفصيلين في تركيا، كما أنهم يستطعيون الكلام على ملف أهم من وجهة نظرهم، هـو ملف إبعـاد النـفوذ الإيـراني أو الإسلامي ووقفه ودفعـه للخلف، كل ذلك دون أن يخـسروا العلاقة الجيدة والـوثيقة بالفصـيلين الرئيسيـين في الساحة الكـردستانية، مع تحقيق هدف جانبي هو تأجيل عملية «النفط مقابل الغذاء» التي أشارت كل الوقائع إلى أن هناك طرفين اضطرا إليها تحت ضغط الأحداث هما الولايات المتحدة وصدام حسين، من دون الكلام على ازدياد أهميـة دور حليفتهم تركيـا في شؤون المنطقة، خـصوصاً الجناح الأميركي الذي تمثـله تانسو تشيللـر التي تتحمل ضمن معادلـة التحالف التركي الحاكم مسؤولية القضايا الخارجية. إذاً، هناك فوائد حققتها الولايات المتحدة الأميركية على رغم بروز الكثير من نقـاط الضعف والتصـدع فيها، والتـي كشفتها الأحـداث الأخيرة. وإننا نعتقد أن الفصيلين الرئيسيين اللذيـن يفهمان جيداً أهميةكسب الود الأميركي في التنافس في ما بينهما، قد وضعـا حدود الوساطـات الأميركية، فما يقال ويـتفق عليه في الكواليس والاجتماعات هو ليس نفسه مـا يطبق ويجري على أرض الواقع. وإن للفصيلين الكرديين تجـربة عملية حـول حدود وامكانات الـتدخل الأميركي. وعليه فإنهـما بدورهما ستكون لهما سياسة مـزدوجة: الأولى خطابية وخـارجية؛ والثانية عـملية وعلى الأرض، ليستمر الـضغط الذي يصنع التحرك والتصالح والتقـاتل والتحالف (العلني والسري) مستنداً في الأسـاس إلى الظروف التـي تصنعها القـوى المحلية عـلى الأرض. وما دام «الأميركان» لا يتدخلـون مباشرة، بل عـبر الأطراف المحليين أو ضـد الأطراف المحليين، فـإن الفصيلين والقوى الأخرى ستفهم قواعد هـذه اللعبة وستسعى بدورهـا لاستثمارها بما تعتقد أنه يحقق مصالحها.

وتعتبر الجمهورية الإسلامية وتركيا وسوريا أهم دول الجوار التي تهتم بالشأن الكردي، وذلك لأسباب قد تكـون مشتركة، ولكن أيضاً لأسبـاب تنفرد فيها كل دولة على حدة.

أما الأسباب المشتركـة فقد لخصتها المخاوف التي طـالما أثارتها الدول الثلاث من امكـان انتقال الفلتان الأمني، وخصوصاً تطـور نظريات الاستقلال والانفصال لتؤثر في الأوضـاع داخل تلك البلدان. وقد عكست الاجتماعات الدورية لوزراء خارجية هذه البلدان القلق الـذي يساورها مـن الأوضـاع في تلك الساحـة واحتمالات تطورهـا. إضافة إلى هذا المشترك بـين الأطراف الثلاثة، هناك مشـتركات ثنائية كسعـي الجمهورية الإسلامية من

جهة، وسوريا مـن جهة أخرى، للتملص مـن الضغوط التركية أو الأميركـية والغربية أو الإسرائيلية عـبر تركيا لفرض سيـاسات العزل والتضييق بهـدف الحصول على مكاسب معروفة، فضلاً عن توتر العلاقة بـين تركيا وسوريا بسبب مشكلة مياه الفرات أو بسبب ما تزعمه تركيا من دعم سوريا وإيران لحزب العمال الكردستاني التركي؛ كل هذه الأمور تجـد انعكاسـاتها في السـاحة الكـردستانيـة على شكل تشجيع وتـسهيل مهمات بعض الأطراف بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذه هي في رأينا المشتركات الرئيسية. أما ما تنفرد به كل دولة فيمكن الإشارة إليه كما يلي:

١ ـ تركيا

تهتم تركيا بالشأن الكردي لأسباب عدة أبرزها:

أ ـ منع حزب العمال الكردستـاني من استخدام الحالة الكردسـتانية العراقية بما يسـاعده على تطوير نـشاطاته داخل كردستـان تركيا. وإن سعيها لاقـامة منطقة شريط عازل في المناطق الجنوبية الشرقية تأتي في إطار هذه السياسة؛

ب ـ ضمان خطوط النفـط العراقية وإدامة التبادل التجاري والنفطي مع العراق في ظل الحصار، مع وضع التصورات واستثمار التـطورات الكردستانية بما يخدم مستقبل السياسة التركية في العراق كله بعد رفع الحصار؛

ج ـ منع تدهـور الأوضاع كردستانياً وعراقـياً بكل الآثار التي يمكن أن تنجم عن ذلك، والذي لا بد أن يؤثر في الأوضاع في تركيا؛

د ـ ضمان حقوق الجالية التركمانية في كردستان والعراق؛

هـ ـ منـع ازدياد النفـوذ السـوري أو الإيراني (أو الإسلامـي) في السـاحة الكردستانية، وعبرها في الساحة العراقية ككل.

و ـ التعاون مع المعسكر الغربي، خصـوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، في تنظيم سيـاسة مشتركـة إزاء الأوضاع في كردسـتان بالأخص، وفي العـراق عموماً، إذ يجب ألا يغيب عـن البال أن القاعـدة التي تنطلق منهـا طائرات الحمايـة لتوفير المنـطقة الآمنة في كردستان هي قاعدة انجرليك في جنوب شرق تركيا.

هل حققت تـركيا بعـض مطالبهـا خلال الأحداث الأخيرة؟ نعتقـد أن الجواب هو

بالايجـاب. فتركيا حسنت شروط تعاملها مع الحكـم في بغداد. صـحيح أن خلافاً طارئاً قد برز بـسبب إعلان تركيـا عزمها على إقـامة منطقـة الشريط العازل، لـكن هذه الخلافات حسنت في الجوهـر شروط تعاون الطرفين عبر تـزايد حجم الوفود المـتبادلة وطرح أمور اقتصاديـة وسياسية وأمنـية تتجاوز في آثارهـا الإيجابية الآثار الـسلبية للخلاف حول الشريط العازل.

أمـا من الناحية الأخرى، فـإن تركيا التي حافظت دائـماً على اتصالاتها وعلاقاتها بالفصيلين، استـطاعت تطوير هـذه العلاقات عبر دور الوساطـة الذي تمارسه الولايات المتحدة انطلاقاً من تـركيا. صـحيح أن علاقاتهـا بـ (الديموقراطـي الكردستاني) كـانت عمومـاً علاقات إيجـابية، لـكنها أضـافت إليهـا تحسين علاقـاتها بـالاتحاد الـوطني الكردستاني. وإن شروط الـضغط عليه ليفك كل ارتبـاطاته بحزب العـمال الكردستاني المعارض، هي أسـهل عليها اليوم من الـبارحة، وذلك بسبب الأوضـاع الحرجة التي وصل إليها الاتحـاد بسبب إخـراجه من أربيل وخسـارته لبعض الأراضي وحـاجته إلى حلفاء إقليمـيين ودوليين لـيحسن شروط المـواجهة في الـداخل؛ كل ذلك دون أن تسيء تـركيا لعلاقتها بـالجمهوريـة الإسلامية، بل استقـبلت وفداً يضـم وزير الخارجـية الإيراني، وأجرت معه مفاوضات قالت عنهـا تشيللر إنها كانت مفاوضات ايجابية وناجحة طرحت فيها الكثير من المواقف المشتركة حول الساحة الكردستانية.

يضاف أن دور تانسو تشيللر قد تعزز كـممثلة للسياسة الخارجية التركية، وهذا يخدمهـا في إطار التحـالف الحكومي مـع حزب الرفـاه الذي له مـوقف إيجابي من رفع الحصار عن العراق، كما يخدمها في إطار ميـزان القوى في تركيا ككل، سواء مع المؤسسة العسكرية أو في دوائر اللعبة البرلمانية والسياسية.

٢ ـ الجمهورية الإسلامية وسوريا

إذا كـانت لإيران حدود طـويلة مع كردستـان، فإن الحدود المشتركـة بين سوريا وكردسـتان في منطقة نهر الخابور هي حـدود قصيرة. لكن سوريا تمتعت دائماً بعلاقات متطورة مع القيادات الكردية. فقد كـانت سوريا ولسنوات طويلة منطقة استقبال وعبور وعمل لـلمقاتلين الأكراد، بل ساهمت سـوريا طوال أكثر من ربع قـرن في رعاية الفصائل الرئيسية في المعارضة العراقية التي كـان الأكراد طرفاً رئيسياً فيها. لكن الدور السوري

في كردستان قد تـراجع نسبياً بعدمـا ابتعدت المنطقة عن الإدارة المـركزية، بل إن سوريا اتخذت مـوقفاً حذراً من هذه التطـورات، خصوصاً بعدما انـتظم العمل السياسي العراقي المعارض في السـاحة الكردستانيـة في إطار المؤتمر العراقـي الذي وقفت منه سوريا ومن مـوضوعة الفيدرالية موقفاً معارضـاً عنيفاً. وعلى رغم ذلك، فإن الدور السوري قد نشط بشكـل خاص العام المنصرم، إذ استقبل الرئيس الأسـد كلاً من جلال الطالباني ومسعود الـبرزاني كلاً على حدة. كما رعت سوريا في نهاية عـام ١٩٩٥ بالتعاون مع إيران، مؤتمراً للمعارضة العراقية حضره الفصيلان الكرديان ضمن مساعٍ سورية لابعاد المعارضة عن المشاريع التي أخذ الأردن يطرحها بعد هرب حسين كامل صهر الرئيس العراقي. من هنا فإن سوريـا ستتأثر بدورها بما جرى وسيجري في الساحة الكردستانية إذا كان سيكون لمصحلـة الولايات المتحـدة وتركيا والحكم العـراقي، وعلى حساب حلفـائها في المعارضة العراقية والجمهـورية الإسلامية في إيـران. وهي، وإن بدت منشغلـة في عملية السلام في الـشرق الأوسط والملف اللبناني، لكنها تدرك تمامـاً أن هذه الملفات تتصل حلقاتها. ولذلك فإن ما جرى ويجري في العراق يهمها بشكل مباشر. وعلى رغم أن سوريا لم تكن متورطة بشكل مبـاشر في هذه التطورات ولم تتدخل فيها بـشكل واسع، فإنها لا تستطيع أن تتخذ منها مـوقفاً حيادياً، إذ لا تبدو سوريا مسـتعجلة في شأن الملف العراقي. فخصمها القديم (صدام حسين) مـثخن بالجراح، وما يهمهـا ليس الانتقام وتصفيتـه نهائياً، بل تصفيته ضمن تـطور لا تأتي نتائجه لمـصلحة الخط الأميركي أو حلفاء هـذا الخط في المنطقة؛ إنها تفضل بقاء الأفعـى وهي مفرغة من سمها على سحقها خوفاً من أفعى أخطر وأشرس. إن سوريا ستظل توازن بين مجمل هذه التطورات وستتشاور مع حلفائها العرب والإيرانيين لتنـظم السياسة التي تعتقد أنها من أعلى السياسات الرسمية في مواجهة الخطط الأميركية والإسرائيلية.

هذا مـن جهة سوريا. أما من النـاحية الإيرانية، فإن الـتطورات في كردستان بدت وكـأنها موجهة بشكل عام ضدها. فقـد قام نوع من أنواع التحالف الواقعي بين الحكم في بغداد والحزب الديموقراطي الكردستـاني والولايات المتحدة وتركيا. ولا بد من الاشارة هنا إلى ان اهتمام الجمهورية الإسلامية بالسـاحة الكردستانية بقي اهتماماً متردداً ينحو من ناحية للتدخل لمنع الضرر الذي قد يسببه لها المعارضون الإيرانيون، أو لمنع التأثيرات السلبية المتـأتية من فلتان الأوضاع في العراق والمصاعب الـتي يعيشها المواطنون، ليبتعد من ناحيـة أخرى متخوفاً من مخاطـر التورط في ساحة عرفت بكثـرة تقلباتها وهشاشة

تحالفاتها. وإن الحقيقة هذه التي تدعمها شواهد كثيرة، تخالف ما يذهب إليه الآخرون، خصوصاً الحكم في بغداد والولايات المتحدة، عندما يبالغون في تصوير طبيعة التدخل الإيراني في كردستان العراق.

فما يذهب إليه بعض الأوساط السياسية والإعلامية عن المطامع الإيرانية في كردستان أو في العراق، هو في تصورنا مجرد ورقة تخويف وإثارة أو جهل بما يجري ليس إلا، إذ يعلم كل من يعرف مجريات الأمور الحقيقية على الأرض في المنطقة، أن الجمهورية الإسلامية هي التي حافظت على الحدود العراقية طوال السنوات الست الماضية، عندما لم يكن أمامها لا قوات عراقية ولا قوات كردية يعتد بها. ولم يدع أحد أنها قضمت شيئاً من الأرض أو شنت حملة لاستثمار هذه الأوضاع لاخضاع سكان هذه المناطق أو استغلال ثرواتهم لمصالحها، وهو ما يحصل عادة في مثل هذه الظروف بالنسبة لبلدان أخرى، خصوصاً إزاء بلد حاربه أكثر من ثمانية أعوام حول مشاكل الأمن والحدود. بل إن نقاط التجارة الرسمية وغير الرسمية صارت أعلى حجماً بين السلطات الرسمية أو شبه الرسمية الإيرانية والعراقية مما هي عليه مع كردستان. وإن ميزان المصالح بين الجمهورية الإسلامية وكردستان بقي ميزاناً سلبياً من ناحية إيران سياسياً واقتصادياً وأمنياً، إذ ظلت الجمهورية الإسلامية تتحمل نتائج الأوضاع في كردستان، والعراق عموماً، والتي ليس أقلها وصول مئات، بل الآف اللاجئين يومياً (من دون ذكر مئات الآلاف، بل وحتى الملايين الذين يصلون في أوقات الحملات والحروب الكبيرة). والولايات المتحدة التي أعطت لتركيا حقوقاً في كردستان لأسباب أدنى بكثير مما تتعرض له الجمهورية الإسلامية، هي نفسها التي تقف بشدة لحرمان الأخيرة من تلك السياسات الدفاعية أو التي تجري في كل البلدان وكل الأوقات.

ففي السنوات الأولى لاقامة الحكم المحلي في كردستان عقب انهيار السلطة المركزية، غلب على العلاقة بين الفصائل الكردية والجمهورية الإسلامية طابع الخلاف والتشكيك أكثر منه الثقة والتعاون. ولم يتغير هذا الوضع إلا في عام ١٩٩٤ عندما دفع تحارب الفصيلين وتلمس الأطراف الكردستانيين لمحدودية الوعود الأميركية والغربية، إلى إدراك أهمية فتح باب التعاون والصداقة مع دول الجوار، ومنها الجمهورية الإسلامية. وقد ساعد على تحسن العلاقات أولاً الحزب الديموقراطي الكردستاني ثم الاتحاد الوطني من جهة، والجمهورية الإسلامية من جهة أخرى، إلى عوامل أخرى منها

قدم العلاقات التي تربط الفصائل الكردستانية بالساحة الإيرانية من جهة، وتطور عمل المعارضة العراقية، وخصوصاً الإسلامية، في الساحة الكردستانية من جهة أخرى. وهذا سمح في مرحلة لاحقة للجمهورية الإسلامية والتيارات الإسلامية العراقية التي تتخذ طهران مقراً لقيادتها، كالمجلس الأعلى وحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، للدخول في عمليات وساطة وتصالح بين الطرفين أدت في النهاية إلى النجاح في وقف الاقتتال؛ هذه الأجواء ساعدت على تحسن علاقات الثقة المتبادلة وازدياد تبادل الوفود وتطور طرح بعض المشاريع على الصعد الاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية. وقد رأت الولايات المتحدة التي كانت تدير عملية مصالحة مشابهة في دبلن والتي استمرت بالاهتمام بالساحة للاعتبارات التي ذكرناها آنفاً، أن نجاح الجمهورية الإسلامية في ما لم تنجح هي فيه يمثل ضربة شديدة لها، وأنها تتعارض تماماً مع التوجهات التي ترتضيها للساحة، فأخذت توجه التحذيرات يميناً وشمالاً، وشنت حملة إعلامية خدمت في نهاية المطاف تمرير العملية المشتركة بين قوات الديموقراطي الكردستاني والحكومة المركزية، وذلك باسترجاع اربيل في نهاية آب / اغسطس ١٩٩٦ من أيدي قوات الاتحاد الوطني.

وبقدر علمنا اتبعت الجمهورية الإسلامية سياسة حاولت فيها التزام أقصى درجات التوازن بين الفصيلين. لكن المشكلة هي أن شعور فصيل من الفصيلين بتحقيق الفصيل الآخر فوائد من سياسته مع طرف آخر (وهو إيران في حالتنا)، صار يعرّض الأخير لانتقادات واتهامات وكأنه يساعد الفصيل المنافس؛ هذا هو الحساب الذي استند إليه الحزب الديمقراطي الكردستاني متأثراً كلياً بأجواء التنافس. فما كان يعرض على الاتحاد الوطني كان يعرض على الحزب الديموقراطي الكردستاني، وفرص تردد الطرفين على طهران أو مستوى العلاقات معها بقي متوازناً إلى حد كبير. والمشكلة لم تكن لا في الطرف الإيراني ولا في أطراف المعارضة العراقية، بل كانت في الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي تطورت مصالحه وسياسته في اتجاه المزيد من التعاون التجاري والنفطي مع الحكم في بغداد، وكذلك مع تركيا. فكلما حسب وأعاد الحساب كان يجد أن الاتحاد هو الذي يحقق الفوائد من حسن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية ومن رفع شعار إسقاط الحكم في بغداد، وأن العمل في هذه الاتجاهات لا يخدم واقع مصالحه ويفتح أمام منافسه آفاقاً أكبر بكثير . من هنا كان التطور التدريجي لموقفه الخاص بالتوجه إلى بغداد لطلب مساعدتها في تخليص أربيل من سيطرة الاتحاد. ومن هنا كان لا بد له أن يستخدم لهذه العملية الغطاء الذي يضمن قبولاً سريعاً لها هو التدخل الإيراني، وهذا ما

حصل. لكن الحزب الـديموقراطي الكردستاني لا يـستطيع أن يقطع تماماً مع بغداد، ولا يستطيع أن يندفع كثيراً في طريقها، لأن بغداد اليوم ليست بغداد السبعينات القوية الثرية، كما لا يمكنه أن يقف طويلاً معادياً للجمهورية الإسلامية المتمكنة والقوية اليوم، إذ بعمله هـذا سيعـزز من شروط قيـام ودعم تحـالف أوسع بكثـير مما حـدث حتـى الآن بين الجـمهوريـة الإسلاميـة وأطراف المعـارضة العـراقيـة من جهـة، والاتحاد الـوطني الكردستاني من جهـة أخرى، دون أن يتمكن ـ في المقابل ـ مـن عزل الاتحاد عن الولايات المتحدة أو عن تركيا أو حتـى عن الحكم في بغداد. وقد برهنت التطورات اللاحقة على خطأ الحسابات الـتي أجراها الديموقراطي الكـردستاني في الأيام الأولى التي أعقبت استعادته لأربيل، إذ سرعـان ما نـظم الاتحاد نفـسه واستعاد الـسليمانيـة وأخذ جـانب الهجوم، وسرعان مـا كبلت الأزمة الـديموقراطـي الكردستاني لـيس بسبب الضـغوط الأميركية فحسب، بل الضغوط الكـردستانية والعراقية الأخـرى أيضاً، إذ لا يستطيع أن يطلب كل يوم من الحكـم العراقي التقـدم لتحقيق غـرض من أغراضه لـيطلب منه في اليـوم التالي الانسحاب بعد أن يعرضه لانتقام شديد من أعدائه؛ هناك تناقض واضح في خطط الحزب الديمـوقراطـي الكردستـاني، وهناك تـركيب مصـطنع ومتنـاقض لأطراف المعـادلة. فـالديمـوقراطي الكـردستاني يـتحرك وسط ظـروف أزمة ومعـادلات حرجـة، لكون السياسـات الهجومية التـي تفرضها الأزمة تحـاصرها الأزمات أيضاً، والـسياسة التي اتبعها الـديموقراطي الكردستـاني والتي قادت إلى هذه التطـورات ستحاصرها الوقائع. وإن عزل الجـمهورية الإسلاميـة بهذه الوسـائل لن يحقق أي نجاح، وتحـالف الفصائل الكردية مع الولايات المتحـدة هو تحالف «غطائي» وليس حقيقيـاً، حتى مع توافر الرغبة فيـه، بينما التحالفات الـتي تقوم على الأرض هي التحالفـات التي يعتد بها، وإن تمت على مضض وخلافاً للرغبات. وقد برهنت التجـربة الكردية سرعة تكون الخصومات وسرعة تكون الصـداقات. وإن الحزب الديمـوقراطي الكردستـاني لا يستطيع في ظروف ضعف الـنظام العراقي وتخبط السياسة الأميركية ومحـدودية السياسة التركية، أن يندفع بعيداً في طريق معـاداة الجمهورية الإسلاميـة. كما أن الجمهورية الإسلاميـة التي لها حضور ووزن متعدد الأشكـال في الساحة الكردستـانية، هي عملياً غير متـورطة في هذه الساحة. وهـناك خلاف كـبير بين التـورط والحضـور. والأحداث الأخـيرة لم تستـطع أن تحول الأوهـام إلى حقائق، إذ لم يجـر انهيار مـواقع الاتحاد الـوطني إلى أي انهيـار في مواقع الجمهورية الإسلاميـة. فالاتحاد لم يكن خطـأ دفاعياً لإيـران، وهو ليس خطـأ هجومياً

كذلك. من هنا نـرى استمرار الوزن الإيراني ليأخذ الشكل الذي يناسب كل مرحلة، وهذه مسألـة لا يمكن إزالتها بمثل هـذه الأعمال. هذا ما فهمه بلليـترو مؤخراً، إذ نقلت وسائل الاعلام تصريحات منسوبـة إليه يسعى فيها للدخـول في حوار مع الجمهورية الإسلامية للاتفاق على تـدابير التعامل مع الساحة. وهذا الموقف إن تأكد، سيثبت الحقائق التي نتكلم عنها، وسيعبر عن انهيار الموقف الرسمي الـذي طالما تبنته الولايات المتحدة ليمثل ارتفاع كـفة الدور الذي تضطلع به الـقوى المحلية على حساب الـدور الذي يزداد ضعفاً ـ في هذه المجالات ـ بالنسبة لامكانات تدخل القوى الدولية.

٣ ـ موقف الحكم العراقي

دأب الحكم منـذ انتفاضة الشعب العراقي في ١٩٩١ وحتى الآن، على مغازلة السيد مـسعود البرزاني ومهاجمـة السيد جلال الطـالباني، ذلك أن قرارات الـعفو الكثيرة التي أصدرهـا خلال الأعوام المنصرمة كانت تسـتثني السيد الطالـباني لتفتح ذراعيها للحزب الـديموقـراطي الكردستـاني. وفي الحقيقة لـيس منطلق هـذا الموقف حبـاً أكثر للبرزاني والديموقراطي الكردستاني، بل منطلقه حسابات خاصة لا تخفى على المطلعين، إذ يسيطر الديمـوقراطي على المناطق التي تمر عبرها شاحنـات النفط من العراق إلى تركيا، ويسيطر أيـضاً على مناطق شمالـية بعيدة عن بغـداد، بينما يسيـطر الاتحاد على المنـاطق المحيطة بكركوك والمنـاطق القريبة من العاصمة بغداد. ويتـاخم الاتحاد المناطق العربية التي أقام معها تحالفاً وثيقاً، بينما لا يتاخم الديموقراطي سوى مدينة الموصل التي لديها حصانات وحسـاسيات إزاء الفعـاليات الكـردية. ولدى الـديموقـراطي مشكلـة مع حزب العمال الكردستاني التركي، وهـو ما يطرح ورقة مـشتركة بين الديمـوقراطي والحكم العراقي والحكـومة التركـية، بينما يـثابر الاتحـاد على علاقات طيبـة مع هذا الحزب.. ويـسيطر الديموقراطي على أراضٍ تتاخم حدود ثلاث مـن دول الجوار هي تركيا وسوريا وإيران، ولا يتاخم الاتحاد سوى الجمهورية الإسلامية. يضاف إلى كل ذلك أن «الاتحاد» قد شدد، وخصوصاً خلال الأعـوام الثلاثة المنصرمة، على شعـار إسقاط الحكم وأدى دوراً نشطاً مع القوى المعارضـة لوضع الخطط الميدانيـة في هذا الشأن، بينما اتخـذ «الديموقراطي» موقف التحفظ والممانعة، خصوصاً طوال العامين المنصرمين.

إن واردات النفط والمصالح الاقتصادية الأخرى التي كانت السبب الظاهر لاندلاع

القـتال بين الطـرفين الكرديين، تـبقى المصلـحة المشتركـة بين «الديمـوقراطي» والحكم العراقي والحكومـة التركية. وإذا أضيفت إليـها حسابات الأرض أو مـا يسمى الضغوط الجيـوبوليتيكيـة، فضلاً عن خريـطة التحالفـات الودية والاصطفـافات العدائيـة، فإننا سنتعرف على عوامل الضغط الفعلية التي طالما طوعت النيات لتشكل ـ كما هو الأمر عادة ـ جبهـة موقتـة أو دائمة لمـواجهة حـدث طارىء أو أحـداث مستمـرة؛ اختيـار الحكم للديـموقراطي أو اختيار الأخير للحكم لا يخفيان وراءهما قصة حب أو ود مشتركة، فهذه العلاقة وبغض النـظر عن أخلاقياتها، قـامت وستستمر علنـاً أو سرّاً، ولن يوقفها سوى الشعور بانتهاء المصلحة أو تولد مصلحة أرقى وأعلى.

ومن نـاحية الحكم، فإنه حـقق ولا ريب ضربة بارعة متعـددة الجوانب. فهو ظهر متحدياً أميركـا في وقت ينبطح الآخرون أمـامها. وهو قد ظهـر كحافظ للوحـدة الوطنية وأمينـاً على الوعود التي يقطعهـا على نفسه، في وقت انهالت التصريحـات لطلب المزيد من التدخـل الأجنبي. والأهم أنه ظهر كنظام قوي غير مهـدد، بل هو الذي يهدد الآخرين، مما يسقط كل الكلام ـ الذي هـو صحيح بلا شك ـ على ضعف الحكـم وتدهور مؤسساته أو تفكك تنظيماته. وهـذا قد يرفع معنويات أنصاره ويحط من معنويات وأوضاع خصومه، ويسمح للنظام بالتفكير فعلاً في امكان إعادة تأهيله عربياً وإقليمياً، وبالطبع داخلياً.

هذه هي الحصيلة الأولى لمناورة نفذت بدرجة جيدة من البراعة، لكن مشكلة الحكم لا تحلها المناورات فحسـب؛ عندما يكون خط العافية لقوة ما تنازلياً ـ كما هي حال الحكم طوال العقد أو حتى العقدين الماضيين ـ فإن تحقيق مكسب سياسي أو عسـكري من طريق المنـاورة وبالضد من الخـط العام للتطور، قـد يكون ولا شك مناسبـة لاستثمار سلسلة العـوامل الايجابية المـتولدة وتعديل مـسير الخط بمعناه التـاريخي والطويل الأجل، لكن الفشل في ذلك قد يقود على العكـس إلى تسارع كل العوامل المضـادة لتفعل فعلها، مما قد يعـرض الحكم لهزة جديدة، وذلك خلافاً لـلتوقعات التي قد تكون الـنجاحات الجزئية قد أطلقتـها. فالمناورة لهـا كلفتها، ولها أعبـاء يجب تحملها، فإذا عجـز الحكم عن ذلك، فإنه سيكون كالذي كان عليه أن ينسحب فشـن هجوماً خاطئاً لينقلب عليه شر انقلاب. ويبدو من مراجعة سريعة أن الحكم يحتاج إلى توفير ثلاث متطلبات للتخلص من أزمته الراهنة:

أ ـ تحسين أوضاعه الاقتصادية. فاذا ما قادت الأحداث الأخيرة إلى تعطيل تصدير الـنفط ـ ولو جزئيـاً ـ فإن هذا التـدهور سيزداد لـتضاف إلى أعبائه الـنفقات الجديدة في

كردستان؛

ب ـ تحسين صورته السياسية الداخلية والخارجية. أما الصورة الداخلية السيئة والرديئة جداً، فستعتمد على مدى تعلمه من تجارب الماضي، وفيها أن الحكم الذي يريد أن يدير أمور هذه البلاد من طريق الانفراد والقمع سيجد أمامه مقاومة لن تستكين ليس في الجنوب أو الوسط فحسب، بل في كردستان أيضاً؛ مقاومة ستتصاعد لتصنع أحداثاً ساخنة وسط استغراب المراقبين الذين غالباً ما يقعون أسرى الترويجات السطحية أو الخاطئة التي صارت سمة من سمات الإعلام المعاصر. وإذا كان العراق قد اتهم تاريخياً بكونه البلاد التي نمت فيها الحركات الباطنية، فإن ذلك ليس بدعة أو انحرافاً في السلوك الاجتماعي، بل هو سلوك منطقي يتبعه أي شعب يتعرض لذلك النوع من القمع والاضطهاد الذي لا يستطيع أي شعب تحمله أو مواجهته بالأساليب العادية. بكلمات أخرى، إن من يريد أن يفهم الأوضاع في العراق، عليه أن يزيل من ذهنه كل الصور السطحية والظاهرة، لأن المخفي كان دائماً أعظم بكثير من الظاهر، ولأن العراق سيبقى بلد المفاجآت. والمفاجأة هنا ليست مفاجأة إلا لمن لا يستطيع أن يفهم ما يدور حقيقة في أعماق المجتمع العراقي. فإذا لم تحل أزمة البلاد بشكل صحيح وبدون مناورات لتعيد التوازن إلى عناصر اللحمة الاجتماعية وتزيل عوامل الانفراد والقمع، فإن أزمة البلاد ستتعمق ليزداد حلها صعوبة وكلفة؛ هذا أمر واضح يدركه كل أمرء يملك إدراكاً سليماً. لكن المشكلة أن هذا الحل يقف بالضد تماماً من القوى والمؤسسات المتسلطة والقوية، والتي سمحت وتسمح للحكم بالاستمرار، كما يتعارض مع الكثير من المصالح الإقليمية والدولية التي كيفت تعاملها مع عراق تم صوغه على أساس الخط الأحادي وتمثيلية الأقلية. وهذا الواقع هو العامل الرئيس الذي يجمد الملف العراقي، إذ كلما تحركت الأكثرية (الأكراد والشيعة جزء أساسي فيها) لتصحيح الوضع، فإن ذلك سيبدو وكأنه تهديد لوحدة العراق وسيادته.

أما في ما يخص السياسة الخارجية، فإنه على رغم استفادة الحكم من ورقة العداء للجمهورية الإسلامية واصطفافه الضمني مع المحور اليساري في الخط الأميركي في المنطقة (أي محور شمعون بيريز وحلفائه العرب) والذي يغري الكثيرين للاستفادة من دوره العربي والإقليمي، لكن حماقات الحكم المتكررة، خصوصاً في اجتياحه الكويت وغروره وعدوانيته المتكررة، قد وضعت أمامه سلسلة حواجز يصعب رفعها إلا باجراء

تعديل في مـنهج ولغة وأسلـوب الحكم. ونعتقـد أن الغرور وشعـور الحكم بالقـوة بعد الأحـداث الأخيرة سيحـولان دون أن يتعلم الحـكم الدرس الـذي لم يتعلـمه من تجارب الهـزائم والانتكاسات الماضية المتكررة. فقـرار غزو الكويت – مثلاً – قد تشكلت أرضيته عندما أعلن صـدام حسين أنه انتصر في حـربه مع إيران وأقام الاحـتفالات لذلك، في حين نعلم حقيقـة الأوضـاع الـتي كان علـيها والتـي خرج منهـا بعد حـربه مع الجمهـورية الإسلامية. وعليه فإن شعوره بالنصر اليوم هو مقدمة لحماقة أخرى سيرتكبها وستجلب المزيد من الويلات له وللبلاد؛

ج ـ أن يعيد تنظيم آلته العسكرية والقمعية في ظروف انتشاره الجديد، وهذا الأمر هو الذي سيسعـى الحكم لاستثماره إلى اقصى الحدود. لكـننا نعتقد أن عوامل التفكك في المؤسسة وقـوة وانتشار المعارضـة المنظمة والعفـوية لن تسمح بـضخ دماء جديدة إلى شرايين النظام. فهذه الدماء تحتاج إلى أموال ورجال، وتحقق العاملين الأوليين يحول دون توفيرهما. وعليه فإن المناورة الناجحة قد تتحول إلى هزيمة حاسمة لأن النظام يكون ربما كـشف نفسه أكثر للقـوى المحلية والقوى الأخـرى الساعية لاضعـافه، والتي سرعان ما ستتكيف مع التطورات الجديدة.

قوة النظام وضعفه في ضوء الأحداث الأخيرة

من المناسب ونحن في هذا المقام، أن نعالج هذه النقطة التي هي موضـع تساؤل لدى البعض، إذ يرون أن النظام بـات قوياً ليتدخل في المنطقة الشمالية. هل يمكن الخروج بمثل هذا الاسـتنتاج؟ نعتقد أنه ما زال مبكراً طرح مثل هذا الكلام، بل نرى خلاف ذلك، ونعتقد أن أزمـة النظـام هي التي دفـعته للدخـول إلى أربيل، وأن ضعفه هـو الذي دفعه لاعلان الانسحاب السريع منها، وأن أزمته هي التـي دفعته لرفع درجة التصدي، لكن ضعفه هو الذي دفعه لطي لافتات تحويل العراق إلى فيتـنام، ولأن يجمد قرارات التعرض للطائرات الأجنبيـة. وهو الـذي دفعه للقـبول بخـطوط العـرض والطـول كما تشـترطها الإدارة الأميركيـة، بعد أن أعلن رفضه لهـا. صحيح أن وسيلة الحـكم باتت معروفـة، لكن نتائج أعماله بـاتت معروفة أيضاً. فهو يسعى لارهاق الآخرين واغتنام الفرص ولعب لعبة القط والفأر معهم، لكنه ليس اللاعب الوحيد، بل ليس اللاعب الذي يمسك بخيوط اللعبة، لكون الآخرون يـلعبون معه وبه أيضـاً ويورطونه من أزمـة إلى أخرى، فالأمـر الحاسم الذي تتشكل الاقتناعات حـوله داخلياً وخارجياً هو الطابع المـخادع الذي ينتزع الثقة حتى من

أقرب حـلفائه ومريديه. وإن النظام المخادع، إن لم يسـتطع فرض نفسه فرضاً إما بسبب انهيار الآخرين أو بسبب قوته المتزايدة، فإنه سيستمر في إعداد وتربية الأعداء ليأتي وقت لن ينفع فيه الخداع شيـئاً، وإنه إذا ما استطاع أن يكسب حليفاً موقتاً في الساحة الداخلية، إلا أنه، وإن كـان الطرف الأقوى عسكريـاً، فهو ليس الطرف الأقوى حـركياً أو من ناحية القرارات، ذلك أن الحزب الديموقراطي الكردستاني سيبدو أقوى منه في المعادلة: العوامل التي قادت لقيام هذا التحالف الموقت، إن لم تعـزز باجراءات جديدة، فإنها ستطلق، إن لم تكن قد أطلقت فعلاً، عوامل تفكك هذا التحالف. فهو شريك موقت في مشروع فرضته أزمة مشتركة هي أزمته أولاً، وأزمة الأوضـاع في كردستان ثانياً. إنه اتفاق من مواقف الضعف وليس القوة واستعادة العافـية. إنه موقف يعتمد على قاعـدة مستهلكة هي التخويف من الخطر الإيراني وظروف الاقتتال في كردستان، وهذه كلها أمور لا يمكن الركون إليها.

إن وجود الحكم في كردستان العراق سـيبقى في المرحلة الراهنة رهناً بالقرار الذي سـيتخذه الأكراد، إذ بدون هذا الغـطاء لا يستطيع الحكم فرض قـراره؛ وقوته هنا ليست ذاتية، بـل هي تقوم أولاً وأخيراً على قـاعدة التحـالف التي سمحت له بـدخول أربيل ثم التمركز على أطرافها.

إن التطورات التي أعقبت دخول قوات الحكومة و«الديموقراطي» إلى أربيل سرعان ما أكدت هذه النظرة، وإن سرعة عملية استعادة الاتحاد الوطني لمدينة السليمانية وتقدمه نحـو أربيل، فاجأت الكثير من المـراقبين الذين لا يقدرون جيـداً موازين القوى في المنطقة، وكـشفت سرعـة ذهـاب الـسيـد البرزاني للقـاء بـلليترو في تـركيـا وسفـر وفـد من «الـديموقراطي» إلى واشنطن، والتي من أهدافها ضغط واشنطن لفك ذلك التحالف الموقت الذي سمح بدخول أربيل؛ هذه التطورات كشفت أن الحكم لا يمسك حقيقة بزمام المبادرة، بل هو حـكم ضعيف مطوق يتخبـط في خطاباته وسيـاساته . فهو مرة يـتعكز للبقاء على قاعـدة العداء للجمهورية الإسلامية، ومرة يوجه لها الخطابات لاقامة تحالف استراتيجي لمـواجهة التدخلات الأميركية، ومـرة يتهم الأكراد بالعمالة، ومـرة يعتمدهم ركيزة للعمل الوطني والاستقلالي. إذاً، إن الحكم وعلى رغم براعته في تحقيق بعض الضربات التكتيكية، فإن الخلل الخطير الذي أصـاب أوضاعه الاستراتيجية على الصعـد الاقتصادية والأمنية والـسياسيـة والدولـية، منعه ويـمنعه من تحقيق انفـراج حقيقي لـنفسه وللبلاد. وعلى العكس نعـتقد أن مثل هذه الأسـاليب، وإن كانت تخـدع أو تغري البعض مـوقتاً، إلا أنها

تضيف إلى أزمته أزمات جديدة.

إن مـشكلة الحكم هي ببسـاطة قيامه على قانـون عدم قبول المشـاركة: هذه أزمة الحكم، ليس مع الاكراد فحسب، بل مع مجموع الشعب العراقي، بل هي أزمته مع جيرانه والعالم الخارجي.. والحكـم الذي نما وترعرع في ظل هذا القانون، ونمت أجهزته ومكانته بـسبب هذه الكينونـة، لن يتغير على الاغلب الآن، بل إن غروره وشعـوره الواهي بالنصر سيزدادان عمقاً ورسوخاً. فـالنظام تآمر وسيتـآمر على شعبه وبلاده وجيرانه، بل تآمر وسيـتآمر على نفسه، ذلك إن أردنا معالجة المسـائل بعيداً عن العواطف والنيات؛ حماقاته المتكررة وعـدوانه على أبناء جلـدته وعلى الشعب الكـردي وعلى جيرانه سببهـا التربية الاستعلائية والاستفرادية، وهي مصدر قوته وفيها مقتله أيضاً.

الحكم لم يـستطع ولا يستطيع أن يرتب مشروعاً توحـيدياً توليفياً لشعب العراق، إن لم يكن شاملاً لكل القاعدة الاجتماعية، فعلى الأقل في إطار البنية الفوقية لتعكس تمثيلية الحكم ولـو الحد الأدنى لأطـراف النسيج الاجتماعـي. إنه يستطيع أن يفـرض المشاريع عندما يكون قـوياً، وهو قد رسم الكثير من الأوهـام حول الدور القدري الذي تضطلع به الزعـامة العراقيـة.. لكنه اليوم ضعيف اقتـصادياً وأمنيـاً ودولياً، لذلـك فهو مضطر إلى الخضـوع للمشاريع الخارجية التـي تفرضـها عليه قوى أقوى منه، لينقل أزمته إلى شعب العراق، وهذا يرتـب واقعاً مظلماً يعيشه الـشعب العراقي، ومستقـبلاً محفوفاً بكثير من المخاطر تهدد البلاد.

٤ – القوى الكردستانية والقوى المعارضة الأخرى

كانت العلاقـة بين القوى الكردسـتانية والقوى الـوطنية العراقيـة عموماً، علاقة انجرار للقوى الكردستانية وراء مطاليب وتحركات القوى الوطنية العراقية الأخرى. لكن مع تصاعد السيطرة القمعية على العاصمة ومراكز المدن، وضعف حركة المعارضة هناك، على الأقل ما يظهـر منها على السطح، وكذلك مع التوجه المتزايد لقوى المعارضة للجوء إلى السـاحة الكـرستانـية أو للاسـتفادة مـنها، ازداد الـدور أو التأثـير العائـد إلى القوى الكـردستانيـة في القرار الوطـني العراقي. وإذا جـاز التعبير نقـول إن الحركة الـوطنية العراقية هي التي كـانت في وقت من الأوقات تسحب الحـركة الوطنية الكـردستانية. أما لاحقاً فإن الحـركة الكردستانية أصبحت هي التي تـسحب الحركة الوطنية العراقية. ولا نجد في ذلك أي ضير لو أن هذا الأمر لم يعكس تناقضاً أخذ يغلق الباب أمام أي حل وطني.

وإذا راجعـنا السنوات الخمس أو الـست الماضية، نرى أن القـرارات الكردستانية أصبحت قرارات حاسمة في إطار الحركة الـوطنية العراقية؛ يستطيع الأكراد أن يؤسسوا في كردستـان حكماً إقليمياً من دون أي مسـاهمة للاتجاهات العراقيـة غير الكردستانية، ويستطيع بعضـهم أن يفاوض الحكم ليحـاربه آخرون، بل يستطيع بعضـهم دعوة الحكم للدخول إلى منطقة محررة واعتقال وإعـدام معارضـين عراقيين من دون تقدير نتائج هذه الخطوة على مستقبل العلاقات الوطنية بشكل عام. وإذا تجاوزنا الشعارات والبرامج التي لم تجـد لنفسها تطبـيقات حقيقية (الحكم الـذاتي) أو التي لا يمكن إجراء منـاقشة جدية حـولها (كمسألة الفيدرالية) من دون التأكـد من حل المسألة المركزية، وهي اجراء التغيير السياسي في العراق، فـإننا نستطيع القول إن المشروع الـكردستاني لم يقدم صورة عملية وواضـحة لحل وطني عـراقي، كما أن المشروع الوطني العـراقي لم يقدم صورة واضـحة وعـملية للمـشكلة الـكردية. وبـصرف النظر عـن الجهود التي يـبذلها قـادة ومفكرون، نستطيع أن نقول مع بعض التعميم، إن الـوجهة العامة تؤكد أن الهم الكردي الرئيسي كما تطـور بمرور الأيام، لم يعد هماً عراقياً، بل هو صار أولاً وقبل كل شيء هماً كردياً، كما أن الهم الوطني العراقي ـ بشكل عام ـ لم يفكر بالأكـراد إلا كجسر لتحقيق مطامحه في بغداد أو في غيرها. هذا مـا دفعنا مراراً لمخاطبة الأخـوة الأكراد حول ضرورة المصارحة وإعادة دراسة مطـالبنا التاريخيـة وأبعاد مشاركتنـا في هذا الوطن؛ طالـبنا أن نعمل لكي تلتحم مصالحنا ككتل وشعوب واتجـاهات نختلف في الأمور الفرعية والجزئية ونتفق في الأمور الأساسية والكلـية التي تجمع أبناء بلد واحد، فـإذا تحقق أمر في كردستان، فإنه يجب أن يكون للعـراق كله، وإذا تحقق أمر في بغداد، فإنه يجب أن يكون لكردستان، وإذا استفادت كـردستان وتضررت كردستان فهذا خلل، وإذا استفـاد الشيعة وتضرر السنة فهذا خلل، وإذا استفـاد السنـة وتضرر الشيعـة فهذا خلـل، وإذا تضرر الأكراد واستفـاد العرب أو التركمان أو غيرهمـا فهذا خلل؛ يجب أن يستفيد الجميع أو أن يتضرر الجميع، ذلك أن كلنا حقاً في مركب واحد.

ويجب ألا نـرى المسألة الكرديـة والمسألة العراقيـة عبر الشعارات فحسب، بل أن نراهـا على الأرض وما تحققه للشعب وللـوطن في حقوقه ومصالحه الأسـاسية، فإما أن يعود القرار للشعب، أو أن يبقى العراق لعبة في أيدي المستبدين في الداخل والمستعبدين من الخارج. فقد لعب الحكام طويلاً بـالشعارات لاستلاب حقوق الناس، يـستغلون المشاعر العربية لـلاستيلاء على الأراضي الكردية، ويستغلـون المشاعر الكرديـة لتعزيز بقائهم في

السلـطة، ويرسلـون جيشاً عـربياً لمحـاربة الأكراد، ويـرسلون قوات مـن «الانضباط العسكري» أو من الوحـدات التي يغلب عليها الأكراد لقمع تظاهرات الشعب في بغداد أو في غيرها من «محافظات»، ويخوفون السنة من الشيعة، ويستغلون الشيعة لمحاربة إيران أو الكويت أو غيرهما.

إن الذين يخافـون تقسيم العراق لا يـرون أن هناك تقسيماً حقـيقياً قد جرى على الأرض وفي النفوس؛ تقـسيم لا يريده الشعب ولا تريـده أي قوة أو كتلة محلية، بل سببه سـياسات الحكم الاستـبدادية القمعيـة وتدخلات الدول الاستعماريـة وما تقود إليه من تقولبات وانكفـاءات تهدد بمجملها مستقبل الكيـان العراقي. فالهرم لا يقف على قمته بل على قاعدته. والهرم العراقي اليوم يقف على قمته ولا يحافظ على توازنه سوى عملية شد الحبال التي لا نعلم متى ستتقطع ليسقط مجمل البنيان حطاماً مهشماً.

أمام هذه الحقيقة لا يوجـد من حل أمام الشعب العراقي سوى الاصرار على تغيير سيـاسي يعيد التوازن للبلاد. ومـن هذه الزاوية، وعلى رغم الأضرار المـوقتة التي يبدو أن التطورات الأخيرة قد رتبتهـا على حركية القوى الوطنية والإسلامية، نرى أن الأحداث قد تكـون حررت هـذه القوى، بـما في ذلك في كردستـان نفسهـا، من تلك العقـدة التي تمنع معادلات المعارضة نفـسها في أماكن وجودهـا من إحداث التغيير الـسياسي اللازم؛ هناك الـيوم على الأرض قوى عربيـة وكردية وتركمانـية، وقوى إسلامية ووطـنية وعلمانية، وقـوى شيعية وسنية، وقوى من داخل المؤسسة ومـن خارجها، وقوى مدنية وعسكرية وعشائريـة؛ توجد قـوى هائلة قـد تتحرك للضغط في عـملية اجراء التـغيير السياسي في العراق.

إننا نرى أن إحدى مشاكل العراق ليست في تدخل العامل الأجنبي وانغلاق معادلة التغيير السياسي الداخلي بسبب تركيبة الحكم الطائفية العنصرية فحسب، بل نرى المشكلة في عدم ارتقاء العامل الـذاتي للشعب العراقي والمعارضة الـوطنية والإسلامية العراقية ـ ورغم كل التضحيات التي بذلت في هذا الطـريق ـ ليتفهم متطلبات وسياسات التغيير. من هنا، إن التطـورات الأخيرة قد تدفع القوى الـوطنية والإسلامية العـراقية إلى تلك المواقع والممارسات التي طالما شكل الابتعاد عنها عائقاً أمام التغيير السياسي المطلوب